وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية



تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد

الترميز الدولي
issn2075-8626



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــــة بغـــداد
كليــة العلوم الإسلاميــة
مجلـــة
كلية العلوم الإسلاميـــة
علمية . فصلية . محكمة
تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد
العـــــدد
(٥٣)
(الجـــــزء الاول)
١٤رجب١٤٣٩هـ / ٣١ آذار٢٠١٨م
ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م
الترميز الدولي : ISSN 2075-8626

﴿ المحتويات ﴾

المحتويات

اِجْتِمَاعُ الشَّرطِ والقَسَمِ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ

م.د. ضياء نعمى حسين موسى
وزارة التربية ـ المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى

The meeting of Condition and Oath in the Holy Quran

(Ph.D.)Dhiyaa Namaa Hussein Moussa



بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تضمَّن هذا البحث مسألة اجتماع الشرط والقَسَم في تركيب لغوي واحد، فعقد لها مبحثين، اختصَّ الأوَّل منهما بالتركيب الشرطي من حيث المبنى والمعنى، وتعرَّض الثاني لوظيفة القَسم المتمثِّلة بالتوكيد. وخلص البحث من هذين المبحثين إلى أنَّ مذهب النحويين في اجتماع الشرط والقسم في تركيب لغوي واحد، يكون فيه الجواب للمتقدِّم منهما، لا يتناسب مع خصوصيَّة التركيب الشرطي ومحتواه الدلالي، ولا مع وظيفة القسم كونه عنصرًا مؤكِّدًا لمضمون الكلام الذي يساق فيه، فضلاً عن السياقات القرآنية التي ورد فيها هذا التركيب، فاقتضى ذلك كلُّه أن يكون الجواب للشرط لا للقسم، وإنْ تأخَّر الشرط عن القسم؛ لأنَّ الكلام في تلك السياقات كان قائمًا على الشرط ومبنيًا عليه، وهذا التوجيه يوافق المعنى الذي سيق لأجله هذا التركيب، وإليهِ يُوجَّه اجتماع الشرط والقسم في القرآن الكريم.



١٤ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م





١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

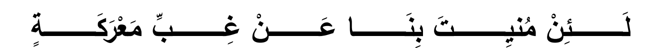
المقدِّمة

يتكوَّن التركيب اللغوي من جانبين أساسيين، جانب لفظي شكلي، وآخر دلالي إفصاحي، وإذا كان الأوَّل يخضع لِما تمليه أساسيات التوظيف اللغوي، نقصد جملة العناصر اللغوية والعلاقات المركِّبة لها، فإنَّ الجانب الآخر يرتبط بالمحتوى الإنجازي الموظَّف في تحقيق الطاقة الإبلاغية للتركيب. وقد قرَّر النحويون إمكان اجتماع الشرط والقَسَم في تركيب لغوي واحد، الأصل فيه ذكر جواب المتقدِّم منهما، وحذف جواب المتأخِّر، مستغنيًا بالجواب المذكور ومكتفيًا به، إذ لا سبيل إلى ذكرهما معًا، وفي ذلك يقول ابن مالك[١] (ت ٦٧٢هـ):

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَم
جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمْ

ثمَّ فرَّعوا على هذا الأصل فروعًا، اختلفوا في بعضها، فنصَّ جمهور النحويين على أَنَّ الشرط إذا كان امتناعيًا، جاز أَن يكون الجواب المذكور له أو للقَسَم، سواء أَتقدَّم الشرط على القسم أم تأخَّر عنه. وأمَّا إذا كان الشرط غير امتناعي، فإنَّهم يفرِّقون بين صورتين، الأولى: إذا تقدَّم في التركيب اللغوي ما يحتاج إلى خبر .كالمبتدأ . فالجواب المذكور يتعيَّن للشرط، تقدَّم أو تأخَّر. والأخرى: إذا لم يتقدَّم على التركيب ما يحتاج إلى خبر، حُذف جواب المتأخِّر منهما؛ لدلالة جواب المتقدِّم عليه. وإن تأخَّر القسم وكان مقترنًا بالفاء، فالجواب المذكور له، لا للشرط المتقدِّم[٢].

وعلَّلوا هذا الأصل بأَنَّه: " إذا تقدَّم القَسَم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أَوْلى؛ لتقوِّي القسم بالتصدُّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسُّط... وإذا تقدَّم الشرط على القسم، وجب اعتباره؛ لتقوِّيه بالتصدُّر، مع كونه في الأصل أقوى من القسم"[٣]. فالتصدُّر والتأخُّر هو الأساس المنظور له في بناء هذا الأصل النحوي، غير أَنَّ تأصيل هذا الموضوع وتقريره اضطر النحويين إلى التكلُّف والتمحُّل في توجيه النصوص التي لا ينطبق عليها هذا الأصل، كقول الأعشى[٤]:



لَـــئِنْ مُنِيـــتَ بِنَـــا عَـــنْ غِـــبِّ مَعْرَكَـــةٍ

لاَ تُلْفِنَـــا عَـــنْ دِمَـــاءِ القَـــوْمِ نَنْتَفِـــلُ

فعدُّوا جزم الفعل (لا تُلْفِنَا)، شاذًّا جائزًا في الشعر؛ لكونه وقع جوابًا للشرطِ المتأخِّر، وقالوا: بأنَّه " جاز قليلاً . بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه . أن يُرجَّح الشرط فيُعدُّ؛ لكونه أقرب إلى الجواب، ويُلغى القَسَم "(٥) . فأضافوا بذلك علَّة أخرى وهي قرب الجواب وبُعده عن طالبه.

ونحو ذلك قول الشاعر(٦) :

لَـــئِن كَـــانَ مَـــا حُدِّثْتَـــهُ اليـــومَ صَـــادقًا

أصـــمْ فِـــي نَهَـــارِ القَـــيْظِ للشَّـــمسِ بَادِيـــا

فالفعل (أصمْ) مجزوم على أنَّه جواب للشرط، على الرغم من تأخُّر الشرط، وتقدُّم القسم عليه، وهذا خلاف الأصل الذي قرَّروه؛ لذا اعتبروهُ قليلاً جائزًا في الشعر.

ومثله أيضًا قول الشاعر(٧) :

حَلَفْـــتُ لَـــهُ: إنْ تُـــدْلِجِ الليـــلَ لا يَـــزَلْ

أَمَامَـــكَ بيـــتٌ مِـــن بُيـــوتيَ سَـــائِرُ

فجُزم الفعل (لا يزلْ) جوابًا للشرط مع أنَّ القسم صريح متقدِّم على الشرط.

وهكذا نجد النحويين قد اضطربوا في تأصيل هذا الموضوع، وضعفت تعليلاتهم فيه.

ولو تأمَّلنا النصوص القرآنية التي حملها النحويون على هذا الأصل، تبيَّن لنا أنَّ الشرط هو الذي يستحق الجواب ويستدعيه، وإنْ تأخَّر عن القسم، وبيان ذلك في مبحثين، انعقد عليهما هذا البحث الأوَّل: جرى الحديث فيه عن أنَّ الشرط أسلوب تلازمي، يقتضي عبارتين: (الشرط، والجواب)، تقوم عليهما البنية الأساسية للمعنى،



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

وفي اجتماعه مع القسم يكون هو محور المعنى وعمدته، في حين يكون القسم مؤكِّدًا لمضمون الشرط. وتجدر الإشارة . هنا . إلى أنَّ الشرط لم يتقدم على القسم في القرآن الكريم(٨)، بل تأخَّر عنه، لذلك جعل النحويون الجواب للقسم لا للشرط، نزولاً لما أصَّلوه، والحقيقة خلاف ذلك، كما سيتضح. وأمَّا المبحث الثاني: فتضمَّن الحديث عن أنَّ القَسَم في حقيقته عنصر توكيد لا غير، وهذا يستدعي ردَّ افتراض النحويين بأنَّ ثمَّة قسمًا مقدَّرًا، يطلب جوابًا في مواضع كثيرة من القرآن الكريم.



المبحث الأوّل: **تلازم التركيب الشرطي**: أدرك النحويون وحدة التركيب الشرطي وتلازم أجزائه، وما امتاز به من خصائص في مبناه ومعناه ووظيفته، فتناولوا جوانبه المختلفة بالبحث والتحليل، وقعَّدوا له، واستخلصوا أحكامه، وضبطوا مكوِّناته وعناصره وروابطه ومقتضياته. فنطالع في كتاب سيبويه(ت ١٨٠هـ) عددًا من قضايا هذا التركيب، منها ما سأل عنه أُستاذه الخليل (ت١٧٥هـ)، إذ قال: " وسألتُ الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزمر: ٧٣]، أين جوابها؟ وعن قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥]، و ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧]، فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم؛ لعلم المخبَر لأيِّ شيءٍ وُضع هذا الكلام "(٩). فمقتضى هذا النص يشير إلى وجود شعور بتلازم جزأي هذا التركيب وتطالبهما.

وفصَّل المبرِّد (ت٢٨٥هـ) مسائل هذا التركيب في غير موضع، ومثَّل له، نحو قوله: " فأمَّا (إنْ) فقولك: (إنْ تأتني آتك)، وجب الإتيان الثاني بالأوَّل، و(إنْ تُكرمني أكرمْك)، و(إنْ تُطع الله يغفرْ لكَ)، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٨]، ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ﴾ [سورة محمد: ٣٨]،﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم﴾ [سورة الحجرات: ١٤].. "(١٠). فبيَّن أنَّ أداة الشرط أشركت جزأي التركيب في المعنى، وهو وقوع الشيء لوقوع غيره.

وربط ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) بين عناصر هذا التركيب في أثناء حديثه عن الربط بالحرف، فقال: " وأمَّا ربطه جملة بجملة، فنحو قولك: (إنْ يقمْ زيدٌ يقعدْ عمرٌو)،

١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

وكان أصل الكلام: (يقومُ زيدٌ يقعدُ عمرٌو)، فـ (يقومُ زيدٌ) ليس متصلاً بـ (يقعدُ عمرٌو)، ولا منه في شيء، فلمَّا دخلت (إنْ) جعلت إحدى الجملتين شرطًا، والأخرى جوابًا "(١١) . فالترابط بين الشرط والجزاء بالأداة تتحقَّق منه فائدة الكلام في هذا التركيب.

وسجَّل أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) الريادة في عدّه الشرط والجواب جملة واحدة مستقلة من حيث تركيبها، واستقلالها عن بقية أنواع الجُمل(١٢) ، إذ قال: " ألاَ ترى أنَّ الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنَى بهما، ولا يخلو من أن تضمَّ الجملة التي هي الخبر[الجزاء] إليه؛ ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليهما في الجزاء "(١٣) . فتآلف الشرط والجزاء في هذا الأسلوب يكوِّنان جميعًا جملة شرطية واحدة، تقوم على ركنين لا يستغني أحدهما عن الآخر.

وذهب ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) إلى رأي أُستاذه الفارسي، حين لم يسمِ جزء التركيب الشرطي جملة ولا كلامًا، بل سمَّاه قَولاً؛ لأنَّه غير مفيد ولا يعطي معنًى مستقلاً إلاَّ بضم جزئه إليه، وذلك في قوله: " الكلام هو الجُمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأنَّ القول لا يستحق هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً، وإنْ لم تكن كلامًا، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً، وإنْ لم يكن كلامًا، فعلى هذا يكون قولنا: (قامَ زيدٌ) كلامًا، فإنْ قلتَ شرطًا: (إنْ قامَ زيدٌ)، فزدتَ عليه (إنْ) رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلامًا؛ ألاَ تراه ناقصًا، ومنتظِرًا للتمام بجواب الشرط"(١٤). كما أجرى كلَّ واحدة من جملتي الشرط والجزاء مجرى المفرد؛ لافتقار إحداهما إلى الأخرى، وذلك بما نُقل عنه أنَّه قال: " ينبغي أن تعلم أنَّ العرب قد أجرت كلَّ واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد؛ لأنَّ من شروط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها، قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كلُّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامهما؛ فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري أحكام الجُمل "(١٥).

وأكَّد عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧٤هـ) أنَّ الشرط والجزاء بمنزلة الجملة الواحدة في تلازمهما، فقال: " الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل، نحو: (إنْ تضربْ أَضْرِبْ)، غير أنَّه لمَّا خالف الظاهرَ، إذ جرى الجملة فيه مجرى الجزء من امتناعها من أنْ تستقلَّ بنفسها حتى تنضمَّ إليها الثانية عُدَّت ضربًا مفردًا؛ وذلك أنَّك لا تقول: (إنْ



١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

تَضْرِب) من دون (أَضْرِبْ)، ولا (أَضرِبْ) من دون (إنْ تَضْرِبْ)؛ لأنَّ المعنى الذي وُضع عليه اقتضى جملتين ترتبط إحداهما بصاحبتها، وهو أنَّه شرط وجزاء. ومعلوم أنَّ الشرط من دون الجزاء، والجزاء من دون الشرط لا يُفيد "(١٦). فهذه الحقيقة التي أكَّدها الجرجاني من أنَّ جملة الشرط مركَّبة من وحدات متكاملة في نظام خاصّ يضعها في إطار تركيبي تلازمي، يشتمل على ركنين متطالبين، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، ليتمَّ المعنى بهما معًا.

ونصَّ الزمخشري(ت ٥٣٩هـ) على مصطلح " الجملة الشرطية " بقوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعليَّة، واسميَّة، وشرطيَّة، وظرفيَّة "(١٧). ويُعدُّ هذا النصُّ تصريحًا باستقلال هذهِ الجملة في ضمن حيِّزها التركيبي، واعترافًا بنوعها المنفرد في مقابل أنواع الجُمل الأخرى.

وصيَّر ابن يعيش (ت٦٤٣ه) الشرط والجزاء كالجملة الواحدة؛ لعدم استقلال أحدهما عن الآخر، وذلك في حديثه عن الجملة الشرطية، إذ قال: " فهذه الجملة، وإنْ كانت من أنواع الجُمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أنْ يستقلَّ الفعل بفاعله، نحو: (قامَ زيدٌ)، إلاَّ أنَّه لمَّا دخل ـ ههنا ـ حرف الشرط ربط كلَّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقلُّ إلاّ بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقلُّ إلاّ بذكر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، نحو: (زيدٌ إنْ تكرمْهُ يشكرْكَ عمرٌو)... "(١٨) . فالعلاقة التلازمية بين الشرط والجواب تشبه العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر، إذ الشرط يمثِّل المبتدأ الذي لا بُدَّ له من خبر، ولا يعتد به إلاّ بذكر الجزاء معه.

وهكذا استقرت لدى النحويين القدماء فكرة خصوصيَّة العلاقة الداخلية القائمة بين الأطراف المكوِّنة للجملة الشرطيَّة، وخصوصية نمطها الذي لا تخضع لأحكامه بقية الجُمل، بيدَ أنَّ الملفت ـ على الرغم من ذلك ـ أنَّ أكثرهم صنَّفها في إطار غيرها من الجُمل، وألحقها بالجملة الفعلية(١٩)، وتعامل معها على أنَّها جملتان لا جملة واحدة: جملة الشرط، وجملة جواب الشرط. ولعلَّ سبب ذلك " أنَّ مفهوم الجملة لم يتعد ـ بعدُ ـ البساطة في التركيب، بمعنى: أنَّ مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكوَّنة



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر "[٢٠]. فكان الإسناد والعمل النحوي متحكّمين في تصنيف الجمل؛ لذلك ردَّ عدد من النحويين الجملة الشرطيَّة إلى الجملة الفعليَّة.

ويستوقفنا كثيرًا ما رآه الرضي الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) في معنى الشرط وقوَّة تلازمه، ذلك لمَّا عقد مقارنة بين دلالة الشرط ودلالة القسم، فقال: " القَسم أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنَّه أكثر دورانًا في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيَّة، لتمرُّن ألسنتهم عليه، وسمَّاه لغوًا، فقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٨٩]، وأيضًا، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب: أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسم مؤكِّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط مُوردٌ في جوابه معنًى لم يكن فيه، وهو التوقيف [يقصد: أن حصول الجواب متوقف على حصول الشرط]، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط؛ فلهذا قد يُلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى، بخلاف الشرط، تقول: (أَنا واللهِ أكرمُكَ)، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره، فتقول: (لأكرمنَّكَ)، ولا تقول: (أَنا إنْ لقيتني أكرمُكَ)، بالرفع على أنَّ (أكرمكَ) خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: (أكرمْكَ) باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ "[٢١] .

وهذا النصُّ يدلُّنا على حقائق عِدَّة، منها: أنَّ تأثير الشرط في معنى جوابه كبير، إذ يورد فيه معنًى جديدًا لم يكن حاضرًا، وحينئذٍ لا يتحقق القصد من الكلام بالشرط وحده حتى ينضمَّ إليه جوابه، لوقوع الجزاء من الشرط موقع المسبَّب من السبب، والنتيجة من المقدِّمة، ولبناء الكلام على هاتين العبارتين اللتين لا بُدَّ منهما. وأمَّا القسم فهو للتوكيد فحسب، يمكن الاستغناء عنه ويبقى الكلام تامَّ المعنى، مستوفي الغرض، كما أنَّه يمكن أن يستغني عن جوابه لقلَّة تأثيره فيه. ونفهم من هذا النصِّ ـ أيضًا ـ أنَّ الشرط لا يُلغى، وإن اكتنفه كلام آخر، كالمبتدأ، على الرغم من قوَّة المبتدأ في تصدُّره، وفي طلبه للخبر. أمَّا القَسَم ـ في هذه الحالة ـ فيمكن عدُّه أو إلغاؤه، ومن ذلك نصل إلى أنَّ تقدم القسم على الشرط يشبه تقدُّم المبتدأ على الشرط، إذ الجواب يبقى للشرط، ويكون القسم مؤكِّدًا للتركيب الشرطي الذي يصبح مُقسَمًا عليه. فليس من الأوْلى أن نساوي بين معنى الشرط الذي ينعقد عليه الكلام ويقع عليه القسم، وبين



١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

معنى القسم الذي يأتي لمجرَّد توكيد مضمون الشرط، وهذا التوجيه أوْلى ممَّا ذهب إليهِ أكثر النحويين من أن الجواب للمتقدِّم منهما.

وينتظم التركيب الشرطي بنظام خاصّ يغلب اتباعه، وذلك أنَّ تتصدَّر أداة الشرط، ويليها تركيب فعل الشرط، ثم تركيب الجواب أو الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [سورة النساء: ٧٨]. وكان النحويون يبحثون أدوات الشرط في مواضع الخصائص الإعرابية للأفعال الواقعة بعدها، وقد اقتضى ذلك . عندهم . تقسيم هذهِ الأدوات على مجموعتين متميِّزتين(٢٢)، هما: أدوات الشرط الجازم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤]، وأدوات الشرط غير الجازمة، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [سورة الحجرات:٧]. وصنَّفوها بحسب أصناف الكلام إلى ثلاثة أضرب(٢٣)، حروف، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [سورة الأنفال:١٩]، وأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [سورة النساء: ١٢٣]، ومختلف فيه بين الاسمية والحرفية، كما في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٣٢]. وبحسب المعنى الذي تفيده في الجملة صنَّفوها إلى ستة أنواع(٢٤)، هي: ما يدلُّ على مجرَّد تعليق الجواب على الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٧]، وما يدلُّ على مَنْ يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [سورة المائدة: ٥٤]، وما يدلُّ على ما لا يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧]، وما يدلُّ على الزمان: متى وأيَّان، وما يدلُّ على المكان، مثل قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: ٧٨]، وما يدلُّ بحسب ما يضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١١٠].

وأمَّا تركيب فعل الشرط فقد فرَّق النحويون بين حالتيه، فحين يأتي بعد الأدوات الجازمة يرون وجوب كونه تركيبًا إسناديًا فعليًا مستوفيًا لشروطه(٢٥) . ومردُّ كونه كذلك؛ لأنَّه بمثابة " العلَّة والسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد،



وإنَّما تكون بالأعراض، والأفعال أعراض "[٢٦] . والشائع عند النحويين أنَّ زمن الفعل بعد معظم هذهِ الأدوات المستقبل، بصرف النظر عن نوع الصيغة المستعمَلة فيه. وأمَّا تركيب فعل الشرط بعد الأدوات غير الجازمة، فإنَّه ـ بصورة عامَّة ـ يماثل تركيبه بعد الجازمة، بيدَ أنَّه يخالفه في أمور، أهمها، الحالة الإعرابية له، والدلالة الزمنية به، وبعض الخصائص السياقية[٢٧] .

وأمَّا تركيب جواب الشرط فيقرِّر النحويون أنَّ الأصل فيه أن يكون تركيبًا إسناديًا فعليًا؛ " لأنَّ الجواب شيءٌ موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف دخول بعضها على وجود بعض "[٢٨] ، غير أنَّ الواقع اللغوي أكثر تنوعًا، إذ ورد جواب الشرط تركيبًا إسناديًا فعليًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١١١]، كما ورد تركيبًا إسناديًا اسميًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [سورة الزخرف: ٥٧]، وورد ـ أيضًا ـ تركيبًا شرطيًا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦]، فجواب (إذا) ـ في الآية الأخيرة ـ شرط تقدَّم عليه جوابه، فكان الجواب المتقدِّم وشرطه المتأخِّر جوابًا لـ (إذا). ويشترط في جواب الشرط أن يكون مفيدًا، فلا يصحُّ الجواب بما لا يفيد.

وقد يتغيَّر النظام الغالب لجملة الشرط بتقدُّم الجواب على الأداة، فأدَّى ذلك إلى تمييز اتجاهين للنحويين[٢٩] إزاء ذلك، أوَّلها: يرى أنَّ الجواب محذوف، استُغني عنه بما ذُكر قبل الأداة، وأنَّه لا يصلح جعل المتقدِّم جزاءً؛ لأنَّ الشرط له حقُّ التصدُّر، وتقديم الجزاء عليه يخلُّ به، ثم أنَّ المتقدِّم يخلو باطراد من روابط الإعراب والأدوات، وهذا مذهب البصريين. الآخر: يرى أنَّ المتقدِّم هو الجواب من دون حاجة إلى القول بتقدير محذوف، ويردُّ أصحابه ـ وهم الكوفيون ـ بأنَّ حقَّ التصدُّر ـ في الحقيقة ـ إنَّما هو للجواب، وأنَّ خلوّه من الروابط، ذلك لأنَّ الروابط إنَّما تقترن به في حال تأخُّره، لا في حال تقدُّمه. وموقف الكوفيين ـ في هذا الموضوع ـ أقرب إلى الواقع اللغوي، وأكثر اتساقًا، لِما فيه من بُعد عن تكلُّف التأويل من دون ضرورة ملحَّة من المبنى والمعنى، إذ يبقى أسلوب الشرط ـ عندئذٍ ـ محتفظًا بدلالته، ولن يتغيَّر من فكرته شيء، وقد نال هذا الرأي استحسان عدد من الباحثين المحدَثين[٣٠]، وأيَّدته كثير من النصوص



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

التراثية، والآيات القرآنية، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة: ١١١]، و ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[سورة البقرة: ١٧٢]، و﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[سورة آل عمران: ١١٨]، و ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ١١٨]، و ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [سورة يوسف: ٤٣]، و ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [سورة الشعراء: ٣١]، ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم.

وقد يُستغنى ـ في التركيب الشرطي ـ عن جملة الشرط، إذ يرى النحويون أنَّ حذف فعل الشرط والأداة معًا إمَّا مطَّرد كثير أو جائز قليل، فيطَّرد بعد الطلب، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٣١]، أي: " فإنْ تتبعوني يحببكم الله "[٣١] . ويجوز في غير الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ [سورة العنكبوت: ٥٦]، أي: " فإنْ لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها "[٣٢] . وهذا التقدير استدعاه تطالب جزأي التركيب الشرطي، دلَّ المذكور منهما على المحذوف، والإفادة في هذا الإنجاز اللغوي تمَّت بالتركيب الشرطي كلِّه.

ويرى النحويون أنَّ ثمَّة مواضع يُحذف فيها جواب الشرط جوازًا، وأخرى يُحذف فيها وجوبًا، وشرط حذفه دلالة الكلام عليه، فيستغني ـ حينئذٍ ـ الشرط عن جوابه، مستعينًا بسياق الحال في تحديد البُعد الإخباري، وبمجموع الدَّوال المحقَّقة في التركيب الشرطي، " فإنَّ الوظيفة الإبلاغية قد تتعدَّى حدود المذكور لترتبط بطاقات إيحائية، لا تتعيَّن ببُعد تقديري موحَّد، بل تتعدَّى أبعادها "[٣٣]. ويتوضَّح ذلك بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [سورة الزمر: ٧٣]، وقوله جلَّ وعلا: و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧]، بالاكتفاء بالشرط من الجواب الذي يستدعيه التركيب المحقَّق؛ إذ الإفادة ـ ههنا ـ ارتبطت بعظمة الموقف الذي تتعدَّد فيه الأبعاد التقديرية، ولو صُرِّح بالجواب، لافتُقِدت هذهِ المزيَّة[٣٤] ، فاستُغني عنه في الآية الأولى؛" للدلالة على أنَّ لهم ـ حينئذٍ ـ من الكرامة والتعظيم ما لا يحيط به الوصف، وأنَّ أبواب الجنَّة تُفتح لهم قبل مجيئهم غير منتظِرين "[٣٥] ، وفي الآية الثانية " جواب (لو) محذوف، وهو أبلغ في



١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

الوعد والوعيد؛ لأنَّ الموعود والمتوعَّد إذ عرف قدر النعمة أو العقوبة، وقف ذهنه مع ذلك المعيَّن، وإذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك "(٣٦) . وهذا ضرب من الإيجاز تبيحه الطاقة الإبلاغية للتركيب، وتستدعيه عظمة الموقف، ويكشف عن الإعجاز القرآني.

وأجاز النحويون حذف كلٍّ من فعل الشرط والجواب معًا، متى دلَّ على المحذوف دليل من السياق، شريطة كون الأداة (إنْ) ؛ لأنَّها أمُّ الباب؛ ولأنَّه لم يرد في غيرها(٣٧). وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٧]، والتقدير ـ عندهم ـ : " إنْ صدقتم فيما كنتم تعِدون به من أنفسكم فقد جاءكم بيّنة، وإنْ كذَّبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم "(٣٨). وإنَّما جُعلت هذهِ الآية من قبيل حذف فعل الشرط والجواب معًا؛ " لأنَّه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب"(٣٩)، فأعطى ذلك مجالاً وبُعدًا، لافتراض هذا التقدير، ليتحقَّق الإبلاغ به، وتتحصَّل الفائدة منه.



وما ذهب إليهِ النحويون بخصوص تصنيف الجملة الشرطية في إطار الجملة الفعلية، لم يلق قبولاً من لدن بعض الباحثين المحدَثين، فرأى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ ردَّ الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية، وشطرها إلى شطرين " من النظر العقلي المحض، وكان ينبغي أن يُعالَج الشرط ـ بعبارتيه ـ على أنَّه جملة واحدة لا جملتان، فليس جملة الشرط ـ بجزأيها المتصوَّرين ـ إلاّ جملة واحدة، تعبِّر عن فكرة واحدة، وليس جملة الشرط بجزأيها إلاّ وحدة كلامية يُعبَّر بها عن وحدة الأفكار. ليست جملة الشرط بجملتين إلاّ بالنظر العقلي، والتحليل المنطقي، أمَّا بالنظر اللغوي فعبارتا الشرط والجزاء جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار؛ لأنَّ الجزأين المعقولين فيها إنَّما يعبِّران معًا عن فكرة واحدة؛ لأنَّك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عمَّا يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع... إذن ليس هناك في الاعتبارات اللغوية جملة اسمها: جملة الشرط، وأخرى اسمها: جملة الجواب، وإنَّما هناك جملة واحدة، هي جملة الشرط"(٤٠). ثم أطلق الدكتور المخزومي مصطلح (العبارة) على كلِّ واحد من جزأي جملة الشرط، وفي ذلك يقول: " فجملة الشرط إذن تتألَّف من عبارتين لا

استقلال لإحداهما عن الأخرى، تسمَّى العبارة الأولى شرطًا، وتسمَّى العبارة الثانية جوابًا أو جزاءً. وليست عبارة الشرط جملة، كما يراد من (الجملة)، وإنْ تألَّفت في ذاتها من مسند إليهِ، ومسند؛ لأنّها . على حدة . لا تُعبِّر عن فكرة تامَّة أيضًا، وهذهِ الفكرة التامَّة إنَّما يُعبَّر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعًا "[٤١].

ويبدو أنَّ الدكتور المخزومي نظر إلى الوظيفة العامة التي تؤدِّيها هذه الجملة، وهي نزول الجواب منزلة المسبَّب عن الشرط، أو بعبارة أخرى ربط المسبَّب بالسبب، فجعلها جملة واحدة قائمة برأسها لا تقبل الانشطار، إذ لم يصنّفها على أساس (الإسناد) كما فعل مع غيرها من الجُمل.



وصنَّف الدكتور تمَّام حسَّان الجُمل على أساس المبنى والمعنى، فجعل الجملة الشرطية بالنظر إلى المبنى قسيمًا للجملة الاسمية، والفعلية، والوصفية[٤٢]. وجعلها هي والطلبية والإفصاحية من قبيل الجُمل الإنشائية، لمَّا صنَّفها على أساس المعنى[٤٣].

وأعطى الدكتور فخر الدين قباوة الاستقلالية التامَّة للجملة الشرطية، ذلك عندما قسَّم الجُمل بحسب طبيعة صدرها، فقال: " الجمل ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وشرطية؛ وذلك بحسب طبيعة صدرها. ولا بُدَّ من الإشارة . ههنا . إلى أنَّ المراد بصدر الجملة هو . في الحقيقة . المسند، أو المسند إليهِ، أو أداة الشرط، ولا قيمة لما تقدَّم ذلك من حروف أو فضلات... فإذا كان صدر الجملة اسم شرط في محلِّ رفع مبتدأ، نحو قول زهير[٤٤] :

وَمَنْ لاَ يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كثيرَةٍ
يُضَرَّس بِأنْيابٍ وَيُوطَأْ بِمَنْسِمِ

فهي جملة شرطية لا اسمية؛ لأنَّ التركيب الشرطي فيها يغلب التركيب الإسنادي. وإذا كان صدرها اسم شرط في محلِّ نصب على المفعولية، نحو قول زهير[٤٥] أيضًا:

١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



رَأَيتُ المَنَايا خَبْطَ عَشْواءَ مَنْ تُصِبْ تُمِتْهُ

وَمَنْ تُخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

فالجملة شرطية أيضًا، وإنْ كان اسم الشرط في صورة الفضلة، وأوَّل الجملة هو الفعل في النيَّة؛ لأنَّ لتركيب الشرطي هو الغالب فيها على التركيب الإسنادي"(٤٦). فالجملة إمَّا أن تقوم على تركيب إسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ أو الخبر، وإمَّا أن تقوم على تركيب شرطي، وهذا يدعو إلى استقلال الجملة الشرطية، ويظهر الأثرَ الذي تحدثه في الكلام الذي تساق فيه.

وعدَّ الدكتور علي أبو المكارم الجملة الشرطية أنموذجًا خاصًّا من حيث طبيعة الإسناد فيها، ومن حيث مكوِّناتها ووظيفتها، إذ يقول: " إنَّ الجملة الشرطية نموذج متفرد الخصائص من نماذج الجملة العربية، سواء من حيث طبيعة الإسناد، أو شكله، أو الأطراف المشاركة فيه، فهي تتكون من ثلاثة عناصر مختلفة وليس من عنصرين، اثنان منهم تركيبان إسناديان متميزان، بيدَ أنَّهما مترابطان عضويًا لفظًا ومعنًى، والعنصر الثالث هو الأداة التي تقوم بمهمَّة الربط الحيوي الضروري بين التركيبين الإسناديين... فالتركيب فيها ذو طبيعة خاصَّة يخالف فيها التركيب في غيرها؛ وبهذا يتبين أنَّ الجملة الشرطية تخالف سائر النماذج النمطية لبقية أنواع الجملة العربية، سواء منها ما اتسم بالبساطة، أو ما اتصف بالتركيب "(٤٧). وبذا فرَّق الدكتور أبو المكارم بين التركيب المستقل (الجملة)، والتركيبين غير المستقلين (الشرط، والجواب)، حيث سمَّى كلاً من الشرط والجواب: (تركيبًا إسناديًا)؛ لأنَّ شرط الجملة الإفادة، والإفادة لا تتحقَّق بأحد ركني الجملة الشرطية ما لم ينظم إليه الركن الآخر، فيصيرا جملة واحدة بوساطة الأداة الرابطة بينهما(٤٨)، فيتلازمان ويتطالبان بعد أن كانا لا صلة بينهما قبل ذلك.

وانطلق الدكتور خليل أحمد عَمايرة من معايير (النظرية التوليدية التحويلية)، فرأى أنَّ الجملة الشرطية غير مركَّبة، وإنَّما هي جملة تحويلية، وذلك في قوله: " والذي نراه أنَّ جملة الشرط هي جملة غير مركَّبة، ولكنها جملة تحويلية اسمية أو فعلية، الجملة النواة فيها هو القِسم الذي يسمِّيه النحاة: جملة جواب الشرط "(٤٩). فيرى أنَّ الجملة النواة في مثل: (إنْ تخرجْ أخرجْ) هي الجملة التوليدية الفعلية: (أَخرجْ) التي

١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

تفيد الإخبار، ولمَّا لم يكن هذا هو قصد المتكلِّم في هذا السياق، بل أراد أن يشترط لخروجه خروج المخاطَب، زاد على الجملة ما يعبِّر به عن مراده عنصرَ: (إنْ تخرجْ)، وهو . في نظره . ليس جملة، بل عنصر تحويل لا غير، فتحوَّلت الجملة بهذا العنصر إلى جملة تحويلية، غير أنَّها بقيت جملة فعلية، وسكون الفعلين فيها اقتضاء لـ (إنْ). وهذا التحليل نفسه يجري على جملة: (إنْ خرجتَ خرجتُ)، فالجملة النواة فيها: (خرجتُ)، و(إنْ خرجتَ) عنصر تحويل، إلاَّ أنَّ المعنى الشرطي في هذهِ الجملة أرفع درجة في الاحتمال بالخروج من الجملة الأولى، و(إنْ) في هذهِ الجملة لا تقتضي حركة، فليس هناك من حاجة إلى القول بأنَّ الفعل مجزوم محلاً، مبني لفظًا، فمن فضول القول عدُّ حركة السكون مقدَّرة على الفعلين.

وفي جملة: (إنْ تخرجْ فأنا خارجٌ) الجملة النواة فيها هي الجملة الاسمية: (فأنا خارجٌ) وهي أقوى في احتمال الخروج المشروط من الجملتين السابقتين، وعنصر التحويل فيها: (إنْ تخرجْ)، واقتضت الجملةُ النواة الفاءَ لتربطها بعنصر الشرط. ومثل ذلك جملة: (أنا خارجٌ إنْ خرجتَ) إلاّ أنَّ المعنى أكثر احتمالاً في الوقوع من الجمل السابقة كلِّها؛ وذلك لأنَّ المتكلِّم قدَّم الجملة النواة وأخَّر عنصر التحويل. وحصل التركيز على عنصرين في نحو جملة: (أنا إنْ خرجتَ خارج)، أحدهما: أنَّ الخارج هو المتكلِّم (أنا) لا غيره، والآخر: الشرط، الذي يودُّ المتكلِّم أن يقرن خروجه هو عينه بشرط خروج المخاطَب، فوُضِع الشرط فاصلاً بين المسند والمسند إليه في الجملة التوليدية الاسمية النواة (أنا خارج)، ولا تقتضي أداة الشرط حركة في المبنى، ولا أثر لهذهِ الحركة(٥٠). فجملة الشرط عند الدكتور عَمَايرة إمَّا اسمية وإمّا فعلية بالنظر إلى جملة النواة التوليدية (جواب الشرط)، وكلُّ ما يجري عليها من تحويل فهو اقتضاء للمعنى الذي يبتغيه المتكلِّم.

وهناك مِن الباحثين المحدَثين مَن اعتمد التقسيم الثنائي للجملة . اسمية أو فعلية . وعدَّ الجملة الشرطية من الجمل الفعلية، منهم: الدكتور فاضل صالح السامرائي، الذي ذكر الجملة الشرطية بقوله: " وهي عند الجمهور فعلية، وهو الراجح فيما أرى"(٥١). وإلى ذلك نحا الدكتور أيمن عبد الرزاق الشوَّا، إذ قال: " البنية العميقة للجملة مردُّها نوعان: فعلية واسمية، فالجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين"(٥٢). ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة الشرطية " مركَّبة لا جملة بسيطة، وأنَّ الأداة التي

ربطت ما يسمَّى بالجملتين ـ جملة الشرط والجواب ـ قد سلبتهما الاستقلال، وهيَّأتهما للانتقال من الكلِّية إلى الجزئيَّة، بمعنى أنَّ توافر الإسناد في كلٍّ من الشرط والجواب لا يُعطي مسوِّغًا لأنْ يُسمَّى كلٌّ منهما جملة" (٥٣)؛ لأنَّ الجملة لفظ يتمُّ الكلام به، وهذا لا يكون بأحد جزأي الشرط ما لم ينضم إليهِ جزؤه الآخر، وعليه" نجد أنَّ الجملة الشرطية جملة مركَّبة منطوية على وحدات كثيرة متكاملة في نظام محكم، يضعها في إطار جملة واحدة مركَّبة "(٥٤)، فلا يستساغ شطرها إلى شطرين، لا تتحقَّق الفائدة بأيِّ واحد منهما، وهذا ما عبَّر عنه أبو علي الفارسي، والجرجاني، وغيرهما من النحويين القدماء، وعبَّر عنه ـ أيضًا ـ عدد من الباحثين المحدَثين، وقد مرَّ بنا ذلك كلُّه؛ ولذلك فإنَّ " ارتباط الشرط بجوابه بوساطة الأداة نمط خاصٌّ، لا يخضع لأحكام الجمل، فالأداة في هذا النمط تقوم بربط تركيب جملي بتركيب آخر، إذ يتوقَّف أحدهما على الآخر، ولا يتمُّ المعنى إلاّ بذكرهما معًا؛ لذا كان على حقٍّ من جعلهما جملة واحدة مستقلة، لا تنضوي في الجمل الأخرى "(٥٥). فهي أُنموذج خاصٌّ منفرد من حيث طبيعة الإسناد فيها، والأطراف المشاركة في تركيبها، وتلازم ركنيها بحيث لا ينفكُّ أَحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ المعنى إلاَّ بهما مجتمعَين.

ولمَّا كان شأن الشرط بهذه القوَّة من تلازم ركنيه وتطالبهما، واستدعاء كلِّ واحد منهما للآخر، وانعقاد الكلام عليهما، وتمام المعنى بهما، فإنَّه ليس من الأوْلى أن نساوي بينه وبين القَسَم، فينازعه الجواب؛ لأنَّ للشرط في المعنى ما ليس للقسم فيه، كما أنَّ القسم يُؤتى به " لمجرَّد التوكيد، لا للتأسيس "(٥٦)، ولا يقتضي ركنين اقتضاء الشرط لهما، وإنْ كان له ركنان لم يكن بينهما العمل الذي بين الشرط وجوابه، وليس فيه ما في الشرط من حاجة إلى ركنين لفظًا ومعنًى، لذا فإنْ اجتمع الشرط والقسم في سياق واحد يكون الجواب للشرط لا للقسم، وإنْ تأخَّر الشرط عن القسم، فيقع القسم ـ حينئذٍ ـ على الشرط، ليؤكِّد مضمون الشرط.



المبحث الثَّاني: **وظيفة القَسَم**: عدَّ النحويون أُسلوب القَسَم مركَّبًا، يقوم على ركنين: المُقسَم بِهِ، ويُسمَّى: (جملة القَسَم)، والمُقسَم عليه، ويُسمَّى: (جملة جواب القَسَم)، ووظيفته توكيد الكلام وتقويته، فيكاد لا يخلو الحديث عن القسم من ذكر التوكيد معه أينما ذُكر، وفي ذلك قال ابن السرَّاج: " والقَسَم في الكلام إنَّما جيء به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له، لو قلتَ: (واللهِ)، وسكتَ، أو : (باللهِ)، ووقفتَ، لم يكن ذلك معنًى حتى تقسم على أمر من الأمور "(٥٧). وعليه فهو تركيب خبري باعتبار طرفيه، على الرغم من إنشائية طرفه الأوَّل؛ إذ ردَّه النحويون إلى نوعي الجملة لديهم ـ اسميَّة أو فعليَّة ـ فهو إمَّا أن يكون جملة اسمية محذوفة أحد الطرفين، أو فعلية، لا يُذكر فيها الفعل والفاعل، فكان إعرابهم لنحو: (باللهِ): مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلاًّ، على أنَّه مبتدأ خبره محذوف، تقديره: (قَسَمِي)، أو أنَّه خبر لذلك المقدَّر، وإمَّا أنْ يُقدَّر بجملة فعلية: (أُقْسِمُ باللهِ).



وجعلوا القَسَم بالنظر إلى ركنه الأوَّل (المقسم به) على ضربين رئيسين، هما: الظاهر أو الصريح، والمضمر أو غير الصريح. أمَّا الأوَّل، فيُقصد به الجملة المصدَّرة بالمقسَم به ظاهرًا من غير إضمار ولا تأويل، ويُستدَلُّ عليه بحرف القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ * إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ [سورة الذاريات: ٧-٨]، أو بفعل القسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾ [سورة القلم: ١٧]، أو بالحرف والفعل معًا، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٠٩].

وأمَّا الضَّرب الثَّاني ـ أي: القسم المضمر أو غير الصريح ـ فهو ما لم يُذكر معه المُقسَم به صريحًا أو ظاهرًا، وهو على نمطين، أحدهما: ما دلَّت عليه اللام، والآخر: ما دلَّ عليه المعنى(٥٨) . فمن المواضع التي استدلَّ فيها النحويون باللام على وجود قسم محذوف، هي اقتران اللام بالمضارع المؤكَّد بالنون، فقد حكى سيبويه عن الخليل قوله: " وسألته عن قوله: (لتفعلنَّ)، إذا جاءت مبتدَأة ليس قبلها ما يُحلف به، فقال: إنَّما جاءت على نيَّة اليمين، وإنْ لم يُتكلَّم بالمحلوف به "(٥٩). وعلَّل الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧هـ) إضمار القسم في مثل هذا بقوله: " لأنَّ القسم لو ظهر لم يجز أن يقع الفعل المستقبل محقَّقًا، إلاّ باللام والنون "(٦٠). فاقتران الفعل المضارع باللام والنون هو السبب الذي

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

حمل النحويين على تقدير قسم محذوف، إذ هذهِ الصيغة ـ بحسب رأيهم ـ مماثلة لصيغة المضارع الواقع في جواب القسم المصرَّح به[٦١]. وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦]؛ إذ استدلَّ الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) باللام على وجود قسم محذوف، فقال: " لتُخْتَبَرُنَّ، أي: تقع عليكم المحن، فيعلم المؤمن من غيره، وهذه النون دخلت مؤكِّدة مع لام القسم "[٦٢]. ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [سورة مريم: ٧٧].

وكذلك استدلَّ النحويون على القسم المحذوف باللام المقترنة بالحرف (قد)؛ إذ ذهب أكثرهم إلى أنَّ اللام الواقعة على (قد) هي للقسم سواء أذُكر القسم أم لم يُذكر، فممَّا ذُكر القسم معه قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [سورة يوسف: ٩١]، وما لم يُذكر معه القسم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢]. وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ): "واللام في (لقد) للقسم. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين. وجملة: (ولقد علِموا) مقسم عليه، التقدير: واللهِ لقد علِموا "[٦٣]. ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٢].

واستدلَّ النحويون ـ أيضًا ـ على القسم المحذوف باللام المُوَطِّئة للقسم، وهي الداخلة على أداة الشرط، وهذهِ اللام قد تُسبق بقسم صريح، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [سورة النور: ٥٣]، أو بقسم مضمر، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [سورة البقرة: ١٢٠].

وأمَّا نمط القسم غير الصريح (المضمر) الذي يُستَدلُّ عليه بالمعنى، فقد حمل النحويون عليه تراكيب مُعيَّنة، فُهم منها معنى القسم أمَّا من لفظها، أو من دلالة سياقها. فذكروا أفعالاً عدَّة فهموا منها معنى القسم، منها ما ذكره سيبويه بقوله: " واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: (واللهِ)، وذلك قولك: (أُقسِمُ لأفعَلَنَّ)، و(أشهَدُ لأفعَلَنَّ) ... "[٦٤]. ومن الآيات القرآنية التي عدَّها النحويون من هذا النمط قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس: ١٦]، حيث قال الزمخشري: " وقوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ جاري مجرى القسم في التوكيد، وكذلك

قوله: شهد الله، وعلم الله "[٦٥]، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة هود: ١١٩]، على معنى تمَّت كلمةُ ربِّك يمينًا[٦٦] . وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ﴾[سورة الأحزاب: ١٥]، جعلوا (عاهدوا الله) بمنزلة القسم، فكأنَّهم أقسموا أن لا يولون الأدبار[٦٧]. وضمَّنوا الفعل (بدا) معنى القسم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [سورة يوسف: ٣٥]؛ لإفادته التحقيق، ودليلهم هو وجود لام التوكيد مع نون التوكيد[٦٨] .

وهناك ألفاظ أخرى (مصادر وأسماء) ضمَّنها النحويون معنى القسم، واستعملوها فيه، مثل: يمينًا وحلفًا، وعهدًا، وعزيمة الله، وعهد الله، وأمانة الله، وحجة الله، وما إليها[٦٩]. وجعلوا منها قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [سورة القمر: ٣٩]؛ إذ الأيمان جمع يمين، وهو القسم[٧٠]. وحملوا (أَخْذ الميثاق) على القسم أيضًا، فقال الفرَّاء (ت٢٠٧هـ): " أَخْذُ الميثاق قَسَمٌ " [٧١]. ولذلك وجَّهوا نحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: ٨٣]. فأخذ الميثاق ـ عندهم ـ بمعنى الاستحلاف، وجملة : (لا تعبدون) جواب القسم الذي تضمَّنه أخذ الميثاق[٧٢]. ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾ [سورة يوسف: ٦٦].

ويُجاب كلٌّ من القسم الصريح والمضمر بجملة جواب القسم (المقسم عليه)، وتكون إمَّا اسمية أو فعلية، مثبتة أو منفية، وتقترن في الإيجاب باللام، أو (إنَّ)، أو بهما معًا، وفي النفي بـ (ما)، أو (لا). ووظيفة هذهِ الحروف ـ بحسب النحويين ـ ربط ركني القسم، كما أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله: " اعلم أنَّه لمَّا كان كلُّ واحد من القسم والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كلِّ كلام مستقلٍّ قائم بنفسه، وكانت إحداهما لها تعلُّق بالأخرى، لم يكن بدّ من روابط تربط إحداهما بالأخرى "[٧٣].

وإذ تبيَّنت صور جواب القسم غير الصريح بالاستدلال بها على القسم المحذوف، فإنَّ صور جواب القسم الظاهر اشتملت على أنماط متعددة، وكان التفوُّق العددي للجمل الاسمية على الجمل الفعلية واضحًا في القرآن الكريم؛ " ولعلَّ السبب في ذلك، ما توحيه الجملة الاسمية من دلالة على الثبوت، تناسب وظيفة التوكيد التي ينهل بها هذا النوع



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



من الجمل "[٧٤]. فوردت جملة الجواب اسمية مثبتة مقترنة باللام في نحو قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [سورة المائدة: ١٠٧]، ومقترنة بـ (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [سورة الدخان: ١-٣]، ومقترنة بهما معًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا * إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[سورة الصافات: ١-٤]، وقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ * وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ * فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ * وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ * وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ * وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ * إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ﴾ [سورة الطور: ١-٧].

ومن مواضع جملة جواب القسم الاسمية المنفية قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[سورة القلم: ١-٢]، فالجملة الاسمية المنفية بـ (ما) وقعت جوابًا للقسم الصريح الذي سبقها.

وتنوَّعت صور جواب القسم الفعلية، فتارةً وردت ماضية مثبتة أو منفية، وتارةً أخرى مضارعة مثبتة أو منفية أيضًا، فجملة الفعل الماضي المثبت تقترن بـ (قد) وحدها، كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا * وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا * وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا * وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا * وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا * وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[سورة الشمس: ١-٩]، أو تقترن باللام و(قد)، نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [سورة النحل: ٦٣]. وقد تكون جملة الجواب الماضية ناقصة متصدِّرة بـ (إنْ) المخففة من الثقيلة للتوكيد، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [سورة الصافات: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الشعراء: ٩٧]. وعُدَّت هذهِ الجملة فعلية؛ لأنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة التي للتوكيد، إذا دخلت على الفعل أُهملت وجوبًا لزوال اختصاصها[٧٥]. وقد تتصدَّر (لو) جملة جواب القسم الماضوية، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [سورة التوبة: ٤٢]، وذهب الزمخشري إلى أنَّ جملة: (لخرجنا) سدَّت مسدَّ جوابي القسم والشرط جميعًا[٧٦]. في حين جاءت جملة جواب القسم الماضوية منفية بـ (ما)، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿

١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [سورة النجم: ١-٢]، و﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى: ١-٣].

وأمَّا جملة جواب القسم المضارعة المثبتة، فإنَّ فعلها يُصدَّر باللام ويقترن بالنون التي تُخلصه للاستقبال، فضلاً عن دلالة التوكيد التي فيها(٧٧)، فيتقوَّى التوكيد بالقسم واللام والنون، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [سورة الأنبياء: ٥٧]، و﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [سورة الحجر: ٩٢]، و﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [سورة مريم: ٦٨]. ويُنفى جواب القسم المضارع - في الغالب - بأدوات النفي غير العاملة، مثل: (ما)، و(لا)، ويندر نفيه بأدوات النفي العاملة، مثل: (لم)، و(لن)(٧٨)، ومن موارده منفيًا في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾[سورة النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [سورة النحل: ٣٨]. وقد تُحذف أداة النفي (لا) من المضارع الواقع جوابًا للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، والتقدير: (لا تفتأ).

ورأى النحويون أنَّ حذف المُقسَم عليه(جواب القسم) يكون واجبًا، أو جائزًا، فيجب حذفه إذا تقدَّم على القسم أو اكتنفه ما يدلُّ عليه(٧٩)، مثل: (أنتَ مخلِصُ واللهِ)، فقد تقدَّم على القسم ما يُغني عن جوابه، فبُني الكلام على غير القسم ابتداءً، حتى إذا انتهى الكلام جيء بالقسم بعده للتوكيد. ومثله أن يقع القسم معترضًا، نحو: (أنتَ واللهِ مخلِصٌ)، إذ بُني الكلام ابتداءً على غير القسم، ثم اعترض القسم في أثناء الكلام للتوكيد(٨٠). وهذا ما صرَّح به الفرَّاء بقوله: " اليمين يكون لها جواب إذا بُدِئ بها، فيقال: (واللهِ إنَّكَ لعاقلٌ)، فإذا وقعت بين الاسم وخبره، قالوا: (أنتَ واللهِ عاقلٌ)، وكذلك إذا تأخَّرت لم يكن لها جواب؛ لأنَّ الابتداء بغيرها "(٨١)؛ فالكلام في الحالتين كلتيهما غير معقود على القسم، وقد أغنى عن جواب القسم الكلام المتقدِّم عليه، أ و المكتنِف له. ويُحذف جواب القسم جوازًا، إذا كان السياق دالاً عليه، أو مرشِدًا إليهِ كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا﴾ [سورة النازعات: ١-٣]، والتقدير:



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

(لتُبعَثُنَّ)، بدليل إنكارهم للبعث[٨٢] ، في قوله تعالى على لسانهم: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ﴾ [سورة النازعات: ١٠].

وقد يكون القصد من حذف جواب القسم أن لا يُراد جواب بعينه، بل يُراد كلُّ ما يحتمله السياق والمقام من جوابات، فقد يكون الجواب مقصودًا بعينه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [سورة مريم: ٦٨]، أو غير مقصود بعينه، وإنَّما تتعدَّد احتمالات السياق له، فلا ينصرف الذهن إلى شيء بعينه، بل يذهب به السياق كلَّ مذهب ممَّا يحتمله، فيكون كلُّ تقدير محتمَلاً أو مرادًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ * قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾ [سورة ق: ١-٤]. فيحتمل الجواب أن يكون : (إنَّكَ لمنذِرٌ)، بدليل قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾، ويحتمل أن يكون: (ليُبعَثنَّ)، بدليل قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ ، ويحتمل أن يكون: قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾، ويحتمل غير ذلك مما يوحي به المقام والسياق، " وعلى هذا فالغرض من الذِّكر، هو القصد إلى جواب بعينه، وأمَّا الحذف فيحتمل أن يكون المراد منه الإيجاز، ويحتمل أن يكون المراد منه سعة المعنى وشموله، وذهاب الذهن كلَّ مذهب "[٨٣].

وكانت رؤية النحويين للقسم على أنَّه أُسلوب مركَّب من جملتين: جملة القسم، وجملة جواب القسم، وتصرُّفهم في تأويل إعرابه وحذفه ـ كما رأينا ـ محلَّ نظر في دراسات بعض الباحثين المحدَثين. فرأى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ القسم أُسلوب تعبيري خاصٌّ لا يرتقي إلى مستوى الجملة، ولا يصحُّ تسميته بها؛ لأنَّه يفتقر إلى الإسناد الذي يؤدِّي إلى إحداث فكرة تامَّة، وأنَّ قول النحويين بفعلية القسم في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [سورة الليل:١]، بتقدير فعل مستفاد من سياق القسم، ومن دلالة الواو، وهو: (أقسم)، وجعل التقدير: (أقسم والليل إذا يغشى)، ثقيل بادِي التكلُّف؛ لأنَّ الآية وما يشبهها لا تحتاج إلى مثله، وأنَّ للقسم أُسلوبًا خاصًّا به[٨٤].

ولم يجد الدكتور تمَّام حسَّان مسوِّغًا لإخضاع القسم إلى دائرة الإسناد باللجوء إلى التقدير والتأويل، فذهب إلى أنَّ في اللغة أساليب تُعبِّر عن خلجات النفس، ولا تخضع

لشروط صياغة الجملة القائمة على الإسناد، وإنَّما هي عبارات مسكوكة كالأمثال، سمَّاها جملاً إفصاحية، تشمل: القسم، والندبة، والتعجُّب، والمدح، والذَّم، والعقود، والإخالة، وحكاية الصوت(٨٥).

وعدم إسنادية جملة القسم ارتآه ـ أيضًا ـ الدكتور صاحب أبو جناح، إذ لم يشترط تكامل العلاقات الإسنادية في بعض الجمل، فقال: إنَّ " تقرير هذهِ الحقيقة والفراغ من إثباتها سيترتَّب عليه استبعاد كثير من التقديرات التي تنوء بها طائفة من الأنماط التركيبية في الكلام العربي، مثل: جملة النداء، وجملة القسم، وجملة الجواب ونحوها"(٨٦).

وكذلك عدَّ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف القسم جملة غير إسنادية، ولا يجد داعيًا في إعرابه إلى أكثر من ذكر كون الأداة أداة القسم، والمقسم به مجرور مع الأداة، إذا كانت الجملة القسمية من نوع: (واللهِ)، و(تاللهِ)، وإذا كانت من نوع: (لعمرُكَ) فاللام ـ هنا ـ لام قسم، و(عمرُك) مقسم به مرفوع(٨٧).

وحلَّل الدكتور خليل أحمد عَمَايرة القسم من المنظور التوليدي التحويلي، فرأى أنَّ ما " يسمِّيه النحاة جملة القسم، هو في حقيقة أمره عنصر تحويل يفيد التوكيد، بل ويفيد درجة عالية من د رجات التوكيد. ولا يكون إلاّ لتوكيد حقيقة يحتاج السامع إدراكها فيؤكِّدها "(٨٨). وأمَّا (الكسرة) التي تلحق الاسم المقسم به فهي حركة اقتضاء، وليس بأثر من عامل، فقد أقرَّ النحويون أنَّ هذهِ الحروف ليست مختصَّة، لذا فإنَّها لا تعمل، ولكنَّهم عندما احتاجوا إلى تبرير الحركة على آخر الاسم المقسم به، نحو: (تاللهِ)، و(وربِّكَ)، قالوا: إنَّه مجرور لفظًا، مرفوع محلاً. وأمّا المقسم عليه، وهو ما يسمِّيه النحويون: (جملة جواب القسم)، فهو ـ في حقيقته ـ الجملة النواة (التوليدية) التي يُراد توكيدها، وأنَّها قد تؤكَّد بـ (إنَّ)، أو (اللام)، وقد لا يُكتفى بهذا التوكيد، فيؤتى بالقسم بوصفه العنصر الذي يفيد درجة عالية من التوكيد يقوِّي المعنى المراد(٨٩). وقد تكون الجملة النواة (المقسم عليه) منفية بـ (ما)، أو (لا) وتحتاج إل توكيد النفي، فيؤتى بالقسم لذلك الغرض، وعلى هذا فإنَّ هذهِ الأدوات ليست رابطة بين المقسم به والمقسم عليه كما ذهب النحويون، وإنَّما هي أدوات ذات اتصال وثيق في دلالة الجملة النواة سواء أوُجد القسم أم لا(٩٠).



١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



١٢ رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

ووضَّح الدكتور عَمَايرة ذلك بتحليل قوله تعالى: ﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر: ١-٢]، بمراحل التحويل الآتية:

الإنسان في خسر = جملة توليدية اسمية، فإذا أراد توكيد الخبر، قال:

إنَّ الإنسان في خسر = جملة تحويلية اسمية مؤكَّدة بمؤكِّد واحد، فإذا أراد مزيدًا من التوكيد، قال:

إنَّ الإنسان لفي خسر= جملة تحويلية اسمية مؤكَّدة بمؤكِّدين، فإذا أراد مزيدًا من التوكيد، قال:

والعصر إنَّ الإنسان لفي خسر= جملة تحويلية اسمية مؤكَّدة بثلاث مؤكِّدات(٩١).

ومثل ذلك الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [سورة الأنبياء: ٥٧]، إذ الجملة التوليدية النواة في الآية، هي (أكيد أصنامكم)، " ثم دخلت عليها نون التوكيد الثقيلة لتوكيد الحدث، ولكن السياق يحتاج إلى مزيد من التوكيد، فأدخل اللام التي تسمَّى: (واقعة في جواب القسم)، ثم جاء القسم ليكون عنصر توكيد لمضمون الجملة بكاملها، فالحقيقة المقسم عليها كبيرة، والمتكلِّم يحتاج إلى درجة عالية من التوكيد، ليؤكِّد الخبر، فأتى بالقسم بعد أن أكَّد الجملة بالنون واللام "(٩٢). فالقسم : (والعصرِ)، و(تاللهِ)، أفاد مزيدًا من التوكيد، مثلما أفادت التوكيد (إنَّ)، و(اللام)، و(النون الثقيلة) في الجملة النواة (التوليدية): (الإنسان في خسر)، و(أكيد أصنامكم)، فالقسم لا يزيد على كونه عنصر توكيد لمَّا احتاجت الجملة إلى مثل هذا النوع من التوكيد.

ويبدو أنَّ التباس فكرة التوكيد بالقسم هي التي جعلت النحويين يحملون كثيرًا من مواضع التوكيد على القسم، فأكثروا التصرُّف فيه والتأويل، فحيثما وجدوا صيغة: (لأفعلنَّ)، أو اللام المقترنة بقد (لقد)، أو اللام الداخلة على أدوات الشرط، مثل (لئِن)، والتي يسمُّونها: (اللام المُوطِّئة للقسم)، قالوا بأنَّ ههنا قسمًا(٩٣)، وهي في الحقيقة للتوكيد فحسب، فكان ذلك - وبإيحاء ممَّا أصَّلوه بأن الجواب للمتقدِّم شرطًا كان أو قسمًا- مدعاة للنحويين إلى عدِّ جواب الشرط المؤكَّد على أنَّه جواب للقسم. فحملوا على هذا التوجيه آيات كثيرة في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾[سورة آل عمران: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ

﴿تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ﴾ [سورة المائدة:٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٣]. فقالوا بأنَّ هنا قسمًا دلَّت عليه (لقد) في الآية الأولى، ودلَّت عليه صيغة (ليبلونَّكم) في الآية الثانية، ودلَّت عليه (لئن) في الآية الثالثة.

والحقيقة غير ذلك تمامًا، إذ التوكيد في هذهِ الآيات ونحوها، ظاهر من غير تقدير قسم فيها، ولا حاجة من معنى أو مبنى لافتراض قسم، ولاسيَّما في اللام التي أطلقوا عليها: (اللام المُوطِّئة للقسم)؛ إذ إنَّ الكلام مبني على الشرط وقائم عليه. ولو كان مجرَّد استشعار معنى التوكيد يدعو إلى حمل الكلام على القسم، لحُمِلت آيات أُخرى يكون معنى التوكيد فيها ظاهرًا[٩٤]، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾[سورة الفتح:١]، وغيرهما كثير في القرآن الكريم. كما أنَّ القسم لا يُتأوَّل ولا يُحمل على الافتراض والتخمين، وإنّما له صوره اللفظية الخاصَّة التي تدلُّ عليه دلالة قاطعة.

وإنَّ المواضع التي حملها النحويون على اجتماع الشرط والقسم، مستدلِّين باللام المقترنة بأداة الشرط، وجاعلين الجواب فيها للقسم، ليست دالَّة على القسم البتّة؛ لأنَّ المقام لا يحتمل القسم فيها، بل الشرط فيها ظاهر ومبني عليه الكلام، وحسبنا أن نورد طائفة من الآيات التي تؤيِّد ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[سورة البقرة: ١٤٥]، و﴿وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٖ مَّا تَبِعُواْ قِبۡلَتَكَۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡ﴾ [سورة البقرة: ١٤٥]، و﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ﴾[سورة المائدة :٢٨]. فاللام في هذهِ الآيات ونحوها، ليست موطِّئة لقسم، بل هي لام دالَّة على التوكيد مطلقًا، والجواب: (إنَّك إذاً لمِن الظالمين)، و(ما تَبِعوا)، و(ما أنا بباسط) للشرط لا للقسم، " فإنَّه ليس من السداد، أن تقول، إنَّ أصل الكلام : واللهِ إنَّك لمن الظالمين، ثم اعترض بالشرط، كيف وقد أقسم الله على الشرط "[٩٥]. وأما سقوط الفاء من جواب الشرط المتصدِّر بـ (إنْ) في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢١]، فلا يدلُّ على أنَّ



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

هذا الجواب لقسم محذوف، وإنَّما سقوط الفاء لامتناع أن يكون ما قبلها سببًا لِما بعدها(٩٦).

وأمَّا اللام التي تأتي في الجواب، فهي . أيضًا . ليست دالَّة على قسم، بل هي لام واقعة في جواب الشرط للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٩]، و﴿ لَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾[سورة هود: ٧]، و﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [سورة الإسراء: ٨٦]. فالجواب: (لنكوننَّ)، و(ليقولنَّ)، و(لنذهبنَّ) للشرط لا للقسم، واللام الداخلة عليه لتوكيد جواب الشرط، ويحسن أن تجيء هذهِ اللام في جواب الشرط حين يكون المقام مقام توكيد، لزيادة توكيد الحقيقة التي يتضمَّنها جواب التركيب الشرطي. والدليل على أنَّ هذهِ اللام واقعة في جواب الشرط لا في جواب القسم، هو مجيؤها في جواب الشرط مع خلوّ التركيب من القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [سورة مريم: ٦٦]. فاللام في هاتين الآيتين واقعة في جواب الشرط، وليس ثمَّة قسم موجود، ووظيفتها توكيد الجواب. والإشكال الذي عرض للنحويين في رفع المضارع الواقع جوابًا للشرط الجازم، يزول بقول الدكتور محمد طاهر الحمصي: " إنَّ المضارع الواقع في جواب الشرط الجازم يمتنع من الجزم إذا وقع التوكيد على الجواب نفسه، أمَّا إذا كان التوكيد واقعًا على مضمون التركيب الشرطي، فيجوز الجزم والرفع، والرفع أكثر"(٩٧). فمثال المضارع المرفوع، قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [سورة الحشر: ١٢]، ومثال المضارع المجزوم قول الأعشى(٩٨) :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ

لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ



١٢ رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

واللام إن دخلت على الجواب فإنّها مؤكّدة لمضمون الجواب خاصّة، وإن دخلت على أداة الشرط فإنَّها مؤكّدة لمضمون التركيب الشرطي عامّة. والشرط المقترن باللام يكون آكد ممّا لم يقترن بها، فإن سُبق الشرط بقسم صريح كان آكد؛ لأنَّ في القسم الصريح مزيدًا من التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٠٩]، و ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [سورة النور: ٥٣]، و ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ﴾ [سورة فاطر: ٤٢]. فالجوابات في هذهِ الآيات، وما يشبهها للشرط لا للقسم، ومتى اجتمع شرط وقسم في تركيب لغوي واحد، فإنَّ الجواب للشرط لا للقسم، وإنْ تأخَّر الشرط عن القسم؛ لأنَّ الكلام مبني في هذا التركيب على الشرط، وسيق القسم فيه لتوكيد مضمون الشرط لمَّا احتاج الشرط إلى مزيدٍ من التوكيد، ونرى أنَّ هذا التوجيه موافق للمعنى الذي سيق لأجله هذا التركيب، وإليه يُوجَّه الشرط والقسم في القرآن الكريم حيثما اجتمعا فيه.

العدد ٥٣

١٢رجب ١٤٣٩هـ

٣١ آذار ٢٠١٨م





١٢رجب
١٤٣٩هـ
٣١ آذار
٢٠١٨م

الخاتمة

إنَّ أَهمَّ ما نسجّله هنا، هو أنَّ للتركيب الشرطي خصوصيَّة من حيث المبنى والمعنى، لا تشبهه فيها تراكيب الجُمل الأخرى، فمحتواه الدلالي وطاقته الإبلاغية لا يُنجزان إلاَّ بتوظيف ركنيه: الشرط، والجزاء مجتمعَين لفظًا ومعنًى، إذ لا يفصح الشرط عن معناه الدلالي إلاّ بهما معًا، وعليه ليس من الأوْلى ردُّه إلى الجملة الفعلية . كما فعل النحويون . تحت تأثير التصنيف الثنائي للجملة: اسمية، وفعلية.

أمَّا القَسَم فله أساليبه الصريحة الواضحة في التعبير عن وظيفته العامة، وهي التوكيد، غير أنَّ وظيفته هذهِ أَغرت النحويين في المبالغة في أساليب التعبير عنه، حتى أنَّهم قدَّروا له وجودًا لفظيًا متى ما وجدوا توكيدًا في الكلام، ولاسيَّما التوكيد باللام. والحقُّ أنَّ القسم عنصر توكيد لا يرتقي إلى الجملة ذات الإسناد التامِّ والمعنى المفيد، فإنْ ظهر في سياق الكلام فهو مؤكِّد لذلك السياق، وإنْ لم يظهر فلا حاجة من معنًى أو مبنًى إلى تمحُّل تقديره بدعوى أنَّ اللام خلف عنه.

وعليه فإنَّ مذهب النحويين في اجتماع الشرط والقَسَم في تركيب لغوي واحد، يكون الجواب فيه للمتقدِّم منهما، لا يتناسب مع خصوصية التركيب الشرطي ووظيفة القسم، ولا مع السياقات القرآنية التي ورد فيها هذا التركيب، إذ كان الشرط في تلك السياقات معتمَد الكلام وقوامه، وطالبًا للجواب ومقتضيًا له. فمتى اجتمع شرط وقسم في تركيب لغوي واحد، فإنَّ الجواب للشرط لا للقسم، وإنْ تأخَّر الشرط عن القسم؛ لأنَّ الكلام في هذا التركيب مبني على الشرط، ويساق القسم فيه لتوكيد مضمون الشرط لمَّا احتاج الشرط إلى مزيدٍ من التوكيد. ونرى أنَّ هذا التوجيه موافق للمعنى الذي سيق لأجله هذا التركيب، وإليه يُوجَّه الشرط والقسم في القرآن الكريم حيثما اجتمعا فيه.



هوامش البحث ومصادره:

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، منشورات ناصر خسرو، قم ـ إيران، ١٤٢٤هـ، ج٢/٣٨١.

(٢) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح أو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد ابن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٦م، ج٢/٤١٣-٤١٤. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٧م، ج٢/٤٠٣-٤٠٤.

(٣) شرح الرَّضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، ج٤/٤٥٩.

(٤) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، مصر، (د.ت)، ص: ٦.

(٥) شرح الرَّضي على الكافية: ٤/٤٥٩.

(٦) قال الفرَّاء: أنشدني بعض بني عُقيل، ثم ذكر البيت. يُنظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفرَّاء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ج١/٦٧. وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٥٧.

(٧) قال الفرَّاء: أنشدني القاسم بن معن، ثم ذكر البيت، يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ج١/٩٨. وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٥٧.

(٨) يُنظر: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم، د. طلال يحيى الطوبيغي، دار دجلة، عمَّان ـ الأردن، ٢٠٠٧م، ص: ٢٠٣.

(٩) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مطبعة الخانجي، ١٩٩٢م، ج٣/١٠٣.

(١٠) المُقتضَب، لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٩م، ج٢/٣٤٦.



١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م

(١١) الأصول في النحو، لابن السَّراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ج١/٤٣.

(١٢) يُنظر: المقتصَد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمَّان ـ الأردن، ١٩٨٢م، ج١/٢٧٣.

(١٣) المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م، ص: ٩٣.

(١٤) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت)، ج١/٣٣.

(١٥) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: غريد الشيخ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٧م، ج٢/١٦٨.

(١٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٢٧٧-٢٧٨.

(١٧) المفصَّل في علم العربية، لجار الله الزمخشري، ط١، المطبعة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ البنان، ٢٠٠٦م، ص:٢٣.

(١٨) شرح المفصَّل، لأبي البقاء بن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، التوفيقية، القاهرة ـ مصر، (د.ت)، ج١/١٧٢.

(١٩) يُنظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠١م، ص ١٧٣. والمقرَّب، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني،

(٢٠) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ط١، مطابع الدجوي ـ عابدين، ١٩٨١م، ص: ٧٦.

(٢١) شرح الرَّضي على الكافية: ٤/٤٥٨.

(٢٢) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م، ص: ٢١٥.

(٢٣) يُنظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار الهلال، بيروت، ٢٠٠٨م، ج١/٥٤.

العدد ٥٣

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م



(٢٤) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٩.

(٢٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٤٠٤.

(٢٦) شرح المفصَّل: ٩/٨٩.

(٢٧) يُنظر: التراكيب الإسنادية، د. علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص: ١٦٤-١٧٤.

(٢٨) شرح المفصَّل: ٩/٨٩.

(٢٩) يُنظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٢/٤٦١-٤٦٢.

(٣٠) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م، ص: ٣١٣. والتراكيب الإسنادية: ١٨٩. والجملة الوظيفية في القرآن الكريم، د. رابح أبو معزة، ط١، عالم الكتب الحديث، عمَّان، ٢٠٠٩م، ص: ٢٨٦.

(٣١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨م، ص: ٦١١.

(٣٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣٣) القواعد التحويلية في الجملة العربية، د. عبد الحليم بن عيسى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠١١م، ص: ١٥٩.

(٣٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦٠.

(٣٥) تفسير البيضاوي، المُسمَّى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠١١م، ج٢/٣٣٢.

(٣٦) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة الإيمان، القاهرة، (د.ت)، ص: ٢٣٩.

(٣٧) يُنظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٢/٤٦٤.

(٣٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/٤٦٤.

(٣٩) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٤١٠.





(٤٠) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٩.

(٤١) المصدر نفسه: ٣٠٧.

(٤٢) يُنظر: الخلاصة النحوية، د. تمَّام حسَّان، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ص: ١٠٥.

(٤٣) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمَّام حسَّان، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص: ٢٤٤.

(٤٤) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٨م، ص: ١١٠.

(٤٥) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٤٦) إعراب الجُمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط٥، دار القلم العربي، حلب ـ سوريا، ١٩٨٩م، ص: ٢١-٢٣.

(٤٧) التراكيب الإسنادية: ٢٠٩.

(٤٨) يُنظر: الجملة العربية في دراسات المحدَثين، د. حسين علي فرحان العقيلي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٢م، ص: ١١٧.

(٤٩) في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عَمَايرة، ط١، عالم المعرفة، جدَّة ـ السعودية، ١٩٨٤، ص: ١٢١.

(٥٠) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢١-١٢٤.

(٥١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، ١٩٩٨م، ص: ١٨٣.

(٥٢) مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية، د. أيمن عبد الرزاق الشوَّا، ط١، دار أقرأ، دمشق ـ سوريا، ٢٠٠٣م، ص: ٦٠.

(٥٣) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٧٦.

(٥٤) التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م، ص: ٢٠٥.

(٥٥) الجملة العربية في دراسات المحدَثين: ١٣١.

(٥٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٩٠.





(٥٧) الأصول في النحو: ١/٤٣١.

(٥٨) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، البدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م، ج٣/٢٢٧.

(٥٩) كتاب سيبويه: ٣/١٠٦.

(٦٠) اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٢م، ص: ٧١.

(٦١) الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ١٩٠.

(٦٢) معاني القرآن وإعرابه، المُسمَّى: المختصَر في إعراب القرآن ومعانيه، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الزَّجَّاج، تحقيق: أحمد فتحي عبد الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٧م، ج١/٣٨٤.

(٦٣) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م، ج١/٥٣٤-٥٣٥.

(٦٤) كتاب سيبويه: ٣/١٠٤.

(٦٥) الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، ط٢، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م، ص:٨٩٢.

(٦٦) يُنظر: معاني القرآن (للفراء): ٢/٣١.

(٦٧) يُنظر: التراكيب اللغوية في العربية: ٢٤١.

(٦٨) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٨٥.

(٦٩) يُنظر: أساليب القسم في اللغة العربية، كاظم الراوي، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م، ص: ٣٦.

(٧٠) يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٠.

(٧١) معاني القرآن (للفرَّاء): ١/٥٤.

(٧٢) يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٠.

(٧٣) شرح المفصَّل: ٩/٢٢٧.





(٧٤) الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ١٨١.

(٧٥) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٥.

(٧٦) يُنظر: الكشاف: ٤٣٤.

(٧٧) يُنظر: المقتصَد في شرح الإيضاح: ١١٢٩/٢.

(٧٨) يُنظر: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ١٨٨.

(٧٩) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٧/٤. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦١٠.

(٨٠) يُنظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمَّان، ٢٠٠٣م، ج٤/١٠.

(٨١) معاني القرآن (للفراء): ٣٣٨/٢ .

(٨٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٢٧/٣.

(٨٣) معاني النحو: ١٦١/٤.

(٨٤) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٠.

(٨٥) يُنظر: الخلاصة النحوية: ١٤٨-١٥٣.

(٨٦) الإعراب على الخلاف في الجملة العربية - محاولة على طريق التيسير، صاحب أبو جناح، بحث منشور في مجلة المورد، بغداد، المجلد ١٣، العدد٣، سنة ١٩٨٤م، ص: ٨٧. ويُنظر: الجملة العربية في دراسات المحدثين: ١٣٩.

(٨٧) يُنظر: العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص: ١٠٨.

(٨٨) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠٧.

(٨٩) يُنظر: في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عَمَايرة، ط١، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م، ص: ٢٤٩.

(٩٠) يُنظر: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب: ١٧٨.

(٩١) يُنظر: في التحليل اللغوي: ٢٤٥. وفي نحو اللغة وتراكيبها: ١٠٦.

(٩٢) في التحليل اللغوي: ٢٤٥.





(٩٣) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦١٠. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٤٠٦.

(٩٤) يُنظر: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ٢٠٢-٢٠٣.

(٩٥) معاني النحو: ٤/١٠١.

(٩٦) يُنظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني، د. محمد طاهر الحمصي، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٣م، ص: ٤٤٠.

(٩٧) المصدر نفسه: ٤٤٢.

(٩٨) ديوان الأعشى: ٦.







Abstract

This research has dealt with the issue of gathering the condition and oath in one linguistic structure. Each the condition and oath consists of two parts; the condition and the condition answer, and the oath and the oath answer. The grammarians, in this matter, say that the answer is to the former, and the latter's answer is deleted.

However, when studying the texts of the Holy Quran which contain this structure, it is found that the answer must be to the condition weather it comes first or later. This result has been concluded in two sections; the first is the conditional structure which has two structures literally and meaningfully with which its communication is achieved. The second is the Oath Function which showed that the oath linguistic achievement is assertion.

This study ends up that the oath is used to confirm only. If both, the oath and condition, are used together, the answer is to the condition even if it comes later.

١٢رجب ١٤٣٩هـ
٣١ آذار ٢٠١٨م